

وفي بعض الأحيان يستبدل مصطلح الحوكمة بمسمى (الإدارة الرشيدة) وهما، OECD ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يحملان نفس الدلالة إلا أن الأخير وكما يقال يشير إلى المصطلح العلمي للحوكمة. وتعرّف الحوكمة بأنها مجموعة الهياكل والعمليات اللازمة لتوجيه وضبط المؤسسة وتحديد وتوزيع الحقوق والواجبات بين المشاركين الرئيسيين في المؤسسات وضمان بأنها مجموعة (OECD) فهم المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والمدراء لها، بينما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين. نسبة إلى أدريان كادبوري الذي ترأس لجنة الجوانب المالية لحوكمة الشركات والتي شكلها مجلس العموم البريطاني بأنه (النظام الذي تدار من خلال لجنة المحاسبين المهنيين في عالم (IFAC) بمقتضاه الشركات و تراقب). بينما ساهم الإتحاد الدولي للمحاسبين في تعريف الحوكمة بأنها مجموعة من المسؤوليات والممارسات التي يقوم بها مجلس الإدارة والإدارة (PAIB) الأعمال التابعة له التنفيذية (هيئة الحوكمة) بهدف (1/ توفير التوجيه الإستراتيجي، مما يشكل البيئة المناسبة للاستثمارات ، مع المحافظة على احترام مصالح الجهات ذات العلاقة. وللحوكمة نوعين من المقومات (مقومات خارجية، وغيرها من الأنظمة و القوانين ذات العلاقة)، وفي المقابل فهو يعتمد أيضاً على مقومات داخلية والتي بدورها تشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والتي تضمن وجود تطبيق أمثل لها وترفع من جودته و نضجه هو توافر مجموعة من المبادئ يمكن استعراضها على النحو التالي (الشفافية: إذ يجب على أعضاء مجلس الإدارة أن يوضحوا بشكل جلي لأصحاب رأس المال والمودعين الرئيسيين سبب اتخاذ أي قرار جوهري) بالإضافة إلى (المسؤولية: إذ يجب على أعضاء مجلس الإدارة أداء واجباتهم بمهنية و احترافية) وكذلك (المساءلة: إذ يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة في موضع المساءلة عن قراراتهم، ومن ناحية المعايير التي وضعت للحوكمة فقد تنوعت حسب المرجعية التي تبنت ذلك المفهوم، 2/ حفظ حقوق جميع المساهمين، 3/ المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين، بينما جأت لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية بسبعة معايير للحوكمة: 2/ إعداد إستراتيجية محكمة (BIS) والتي يشرف عليها بنك التسويات الدولية (Basel Committee) للشركة، 5/ توافر نظام ضبط داخلي قوي يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة مستقلة للمخاطر عن خطوط العمل مع مراعاة تناسب السلطات مع المسؤوليات، 8/ تدفق المعلومات بشكل مناسب داخليا أو إلى الخارج) في حين كانت معايير مؤسسة الممارسات المقبولة للحكم الجيد، كما تضمن وجود توزيع للأدوار والمسؤوليات عبر هياكل تنظيمية (1/ (IFC) التمويل الدولية ، محكمة تمكن من المحاسبة والمساءلة